التجربة الاقتصادية الآسيوية وفرص الإفادة منها

الأستاذ الدكتور
خالد حسين المرزوك
جامعة بابل

الأستاذ الدكتور
عبد الكريم كامل أبو هات
جامعة بابل

أولا: توطئة

في مؤلفه "صوت آسيا" يقول مهاتير محمد صانع ماليزيا الحديثة وواضع أسس انطلاقتها الاقتصادية ورائد الفكر التحديثي فيها: يقول "إذا استطاعت آسيا ان تتمكن من المهارات الصناعية للغرب، وتحتفظ في الوقت نفسه بقيمها الثقافية، فإنها ستكون في موقع يسمح لها ببناء حضارة أعظم من أية حضارة أخرى عبر التاريخ"، ومنه نستدل على قواعد الأصولية الوطنية للفكر التحديثي المترابط مع أية تجربة وطنية للنهوض الاقتصادي، فمهايتر محمد قد تحدث عن ماليزيا عبر آسيا فجسد الفكر الشامل والرابط للدول المتموضعة في الركن القصي من العالم الآسيوي فلا قيمة لنهوض ماليزيا دون نهوض جوارها وتقدم من ترتبط به وهذه بحق قيمة مثلى للتفكير الاستراتيجي كما وضع القيم الثقافية لآسيا - ماليزيا في المركز من مسألة استيعاب المهارات الصناعية الغربية وهو يدرك تماما ماتتركه عملية التحديث التكنولوجي الصناعية من تأثيرات سلبية على القيم الثقافية للمجتمع وهو بهذا كان يطرح فكرة عدم التناقض ما بين التحديث الصناعي التكنولوجي لأي بلد مع منظومات القيم الثقافية للمجتمع والمطلوب: الموازنة بين هذا وذاك كي لا تتعرض ثقافة المجتمع إلى التشويه بفعل الانتقال اللاإرادي لنزعات وثقافات المجتمعات الصناعية الغربية ومن ثم تعريض كامل البنية المحلية للتضعضع إن لم يكن التدمير، ومن إشارته لبناء حضارة يفهم أن المزج او الدمج ما بين إفرازات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والتحديثية وقيم الثقافة السائدة شرط

حيوي لتقدم آسيا على ألا تنتهك الثقافة الوطنية القائم منها والموروث .

أهمية البحث: إن ما يحدث في العراق اليوم من إرهاصات وتغيرات على مختلف الأصعدة والاتجاهات إنما يعكس حالة من التشرذم الاقتصادي والسياسي بل وحتى الثقافي على المستوى الإقليمي والعربي، فهل يستطيع القائمين على السلطة فيه بقيادة القاطرة والإفادة من تجارب الآخرين في هذه المنطقة من اجل نهضة اقتصادية إقليمية قادرة على تخطي المحنة وتكوين الأسس التي يستند عليها مستقبل هذا الجزء من العالم ؟

فرضية البحث: يمتلك العراق العديد من الفرص والإمكانات التي يتفوق بها على العديد من دول النمور الآسيوية عند بداية انطلاقتها تتمثّل بالموارد الطبيعية الضخمة من النفط الخام والغاز الطبيعي والإمكانات الطبيعية الأخرى فضلا عن الأيدي العاملة الرخيصة، وهما الركنان الأساسيان للنهوض الاقتصادي الاستراتيجي فيما لو أحسن استغلالهما بطريقة آسيوية لكن بصيغة عراقية مدعمة بقاعدة عريضة للموارد.

ثانيا : إشكالية الاقتصاد ضعيف الموارد

من الخاصيات الرئيسة لدول النمور الآسيوية في مجموعها والتي تحولت لإشكالية تاريخية، وهي كونها ضعيفة الموارد . فكان الأصل في تجارب دول جنوب شرق آسيا "النمور الآسيوية" هو تحقيق التقدم الاجتماعي – الاقتصادي في ظل إشكالية كهذه ، فما الذي حصل ؟

في الأغلب إن الطابع البراغماتي في التعامل معها كان هو المرتكز، وقد تمثل بالخروج نحو مستويات من التطور تمكن هذه الدول من التغلب على خاصية شحة الموارد فتحددت الأولويات وفق ترتيب هرمي للأهميات النسبية لحجوم النقص الحاصل في الموارد فأعطيت المواد الخام الأولية مكانة متقدمة في إستراتيجية النمو الاقتصادي وهذا بالضبط ما يفسر لنا لماذا اتجهت دول آسيا نحو اعتماد إستراتيجية التصدير للمنتجات الصناعية .. في وقت بدأت الدول الصناعية فيه

تقدمها وفقا لمعادلة الموارد المتاحة وما لبثت في إطار مسارها التطوري أن دخلت سلسلة عصور صناعية، انطلقت من الصناعات النسيجية وانتهت إلى صناعة المعلومات، وخلال المدة التي اقتضتها إستراتيجية النمو الصناعي المرتكز إلى التصنيع في آسيا كانت أسواق الدول الصناعية المحلية والخارجية تزدحم بنواتج (منتجات وسلع) التحولات الصناعية، وتشكل داخلها بؤر راقية للخبرات التكنولوجية والصناعية والعلمية..الخ، فقد حققت البلدان المعنية، قفزات اقتصادية صناعية تحديدا في أواخر القرن الماضي، كانت مدعاة للانبهار والتساؤل والجدال، حيث وصل معدل نموها الى 10%، وبطبيعة الحال فان لكل بلد من هذه البلدان خصوصية للتطور، ورغم ذلك كان لها ما يجمعها من السمات والصفات. لعل أهمها هو أنها خالفت السائد حينها في الأدبيات الاقتصادية، تلك التي قرأت النمو كمرادف لتوفير الثروات الطبيعية، التي استبدلت بالتركيز على الاستثمار في أحد عوامل الإنتاج المتوافرة عندها، ألا وهو الإنسان نفسه، فصرنا بإزاء عالم رأسمالي ديناميكي ورأسمالية عالمية تعبر حدودها الوطنية لتغير على ثروات الأمم الأخرى وبالتالي بإزاء عصر اتفق على تسميته بـ "العولمة" فما كان بمقدور آسيا أن تبطئ من حرُكتها أو تتغافل عما يجري في العالم بل صار الانفتاح على العوالم الأخرى تميمة النجاح وعنواناً لخطط البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، لذا اتصف التفكير الاقتصادي بالبراغماتية حيث استخدمت مقولات الاقتصاد السياسي والرأسمالية واعتمدت مسارات وطنية في التعامل مع التكنولوجيا الغربية لدوافع التصنيع التصديري قصد التخلص من الاختلالات المزمنة في موازين المدفوعات وفي أفق هذا أعطت دول جنوب شرق آسيا أولوية للاندماج consolidation في الاقتصاد الرأسمالي الصناعي من اجل الإفادة من المعونات الأمريكية المقدمة في إطار برنامج حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية لأبعادها عن التأثيرات الأيديولوجية للفكر الاشتراكي الماركسي فثمة حرب باردة cold war بدأت تؤطر علاقات المعسكرين المتصارعين.

لقد ابتدعت التنظير الاقتصادي في الغرب استراتيجيات للنمو الاقتصادي ولعمليات التصنيع وتم تبني الليبرالية الاقتصادية، وتشجيع استقدامها للاستثمارات الأجنبية والاستناد الى التصنيع وتصديره الى الدول الغنية والاقتداء بالنموذج الياباني للنمو الاقتصادي، فانجرفت الدول المختلفة نحوها بشدة خاصة وان الأمم المتحدة قد أضفت عليها طابعا دوليا بعد تبنيها لأفكار وأطروحات بعض المؤسسات الدولية الفاعلة في مجال النقد والمال والاستثمار والتكييف الهيكلي .ولم تكن دول النمور بعيدة عن تبني هذه الأطروحات، فبدأت باعتماد إستراتيجية إحلال الاستيراد كخطوة أولى والتي تعني تصدير منتجات سهلة التصنيع وتستخدم عدد كبير من العمال ولا تحتاج لاستخدامً رؤوس أموال كبيرة في ما عرف عن هذه الدول اتصافها بارتفاع معدلات البطالة وتدني معدلات التراكم، فعندما بدأت هذه الدول تجربتها الإنمائية في الخمسينات كانت تعاني من البطالة، حيث كانت أسواق العمل تعج بأعداد هائلة من القادرين على العمل، ومما فاقم من ذلك هي حالة الركود الذي خيم على هذه الدول آنذاك وارتفاع معدل نموها السكاني، وفيما بعد اتجهت الحكومات في هذه الدول إلى استثمار هذه الميزة النسبية في الصناعات التصديرية كثيفة العمالة وذات الأجر الرخيص[1] ومن اجل التعرف على كيفية استثمار هذه الميزة يكفي النظر الى الجدول الآتي الذي يبين الفروق النسبية بين اجر العامل في إحدى دول جنوب شرق آسيا (سنغافورة) وبين بعض الدول الصناعية الغربية:

(1).عبد الرحمن تيشوري، تجربة النمور الآسيوية والعوامل التي أدت الى أزمتها، الحوار المتمدن، 2005/11/9

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=50006.

جدول (1) يوضح اجر العامل في بعض الدول الصناعية نسبة الى متوسط اجر العامل في سنغافورة لعام 1985

الدولة	الأجر
سنغافورة	%100
فرنسا	%33
اليابان	%23.4
المانيا الغربية	%24.9
هولندا	%17
بريطانيا	%29.2
الولايات المتحدة	17.2

المصدر: المحنة الآسيوية ، د. رمزي زكي ، ص 24

وقد اتخذت هذه الحكومات مجموعة من الإجراءات لضمان استثمار هذه الميزة النسبية لأطول مدة ممكنة ، منها على سبيل المثال :

1. توفير السلع الضرورية (الغذائية) بأسعار رمزية .
2. إتباع سياسات مالية ونقدية لإبعاد شبح التضخم .
3. عدم وجود قانون الحدود الدنيا للأجور.
4. عدم وجود قانون تحديد ساعات العمل الأسبوعية .
5. عدم تشجيع الحكومة للتنظيمات العمالية .

وعندما يضاف الى ذلك، معاناة هذه الدول من تدني معدل التراكم الرأسمالي، فإن هذه الإستراتيجية قد اختيرت في البداية لتحل مشكلتين رئيسيتين: البطالة وشحة رأس المال، فمن جهة تؤدي هذه الإستراتيجية إلى خفض أعداد العاطلين عن العمل، ومن جهة ثانية الاحتفاظ بما هو قائم من رأس المال على أمل رفع معدل التراكم فيما بعد .. أما الخطوة الثانية فقد تمثلت باعتماد طريق آخر للتطور يقوم على التصنيع الأكثر تعقيدا [2]، أي اختيار الصناعات التي تتصف بتوسع عملية إعادة الإنتاج Re-Production متجاوزة بذلك المبدأ الريكاردي في الميزة النسبية (بناء السفن، البتروكيمياويات، صناعات الحديد والصلب...الخ) بغية التمكن من دخول عصر وميدان التكنولوجيا

(2). طارق عبد الله، حول الأزمة الآسيوية، الخلفيات والأبعاد، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999، سلسلة 128 ، ص 37 .

الفائقة التقنية Hi-Tec، فإذا كانت معظم الدول النامية قد حوصرت بالديون الخارجية وخدماتها عند دخولها مضمار التنمية الاقتصادية التقليدية، فان دول النمور الآسيوية قد وضعت نصب أعينها أن تصل إلى مرحلة تسبق فيها معدلات نمو الصادرات معدلات نمو الواردات، وهو ما تحقق لها بالفعل منذ عقد السبعينات من القرن الماضي .

ثالثا : صعود التجربة وتراجعها

منذ بداية ستينات القرن الماضي شهدت بلدان جنوب شرق آسيا صعودا متناسبا على الساحة الاقتصادية العالمية ، ثم ما لبثت تجربة هذه البلدان في التطور أن تحولت وخلال عقود ثلاثة إلى تجربة متميزة ومتمايزة عن غيرها من التجارب حيث استطاعت انجاز هيكلية اقتصادية متمحورة حول الصناعات البسيطة ومن ثم الانتقال إلى الصناعات الثقيلة وانتهاء بالصناعات ذات التقنيات الفائقة بخلاف دول المركز الصناعي المتقدم حيث أنجز التصنيع في جميع الفروع وقد سجل هذا نقطة افتراق للنموذج الآسيوي عن النموذج الذي اختطته دول المركز الصناعي المتقدم (الولايات المتحدة و أوربا)، عبر عملية قوية لمراكمة رأس المال مستندة إلى انخفاض الأجور، الأمر الذي قارب بين النموذجين، فالأجور المنخفضة تعني وجود أرباح عالية ، أي توفر إمكانية عالية للادخار ومن ثم تحويله إلى توظيف في السوق ، وبمعنى آخر أن تدني الأجور يساعد على تحقيق أعلى معدل للأرباح[3] باعتبارها، أي الأجور، الجزء الأكثر أهمية نسبية في تكوين كلف الإنتاج، فالبحث عن الأرباح في اقتصاد رأسمالي وفي سوق تتوسع باستمرار يولد المنافسة، وهذه تدفع المؤسسات إلى أن تراكم بشكل أكثر والى أن تتوسع وان تبحث بعيداً عن المواد الأولية الرخيصة وان تبيع منتجاتها[4]، وكان تعظيم الإنتاجية لدى الفرد والمؤسسة يمثل الإستراتيجية الملائمة لنمو الاقتصاد في دول النمور الآسيوية على نحو جعل من تجربة هذه الدول في انجاز التصنيع (ببدائل الاستيرادات أولا وبالتصنيع لأغراض التصدير ثانياً) يتركز على التوسع في استخدام قوة العمل، وفي هذا تتشابه دول النمور الآسيوية الست، فيما تشابهت هذه الدول أيضا في اعتماد سياسة الاقتراض من الخارج لتعويض عدم

(3). مير أمين، التطور اللامتكافئ، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، 1978، ط 2، ص 164 .

(4). نفس المصدر ، ص 135 .

كفاية رؤوس الأموال لديها على أمل التمكن مستقبلا من تحقيق الاعتماد المتدرج على رؤوس الأموال المحلية بعد أن تأخذ عملية النمو الاقتصادي في إعادة اصطفاف القوى الطبقية على نحو تتوسع فيه مواقع الشرائح الاجتماعية التي تترابط مصالحها عضوياً بمصالح الدولة ونهجها الفكري السياسي ، ونجد هنا إن من المناسب الإشارة إلى عوامل نجاح دول جنوب شرق آسيا على خلفية الطريق الذي اختطته لتطوير أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ومن بين هذه العوامل ما يأتي :

1- الدور المركزي لمؤسسة الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي وفي إعادة بناء التنظيمات الاقتصادية والقائدة لعملية التخطيط الاقتصادي ، وفي بناء شبكة البنية التحتية على درجة عالية من التقدم والكفاءة ، وقد مثلت كوريا الجنوبية في هذا السياق نموذجاً مميزاً[5] .

2- كفاءة النظام الاقتصادي الدولي ومؤسساته التمويلية والاستثمارية لنموذج النمو المستحث faradic Growth بفعل العامل الخارجي ، إذ عملت الدول الرأسمالية المتقدمة على تسهيل حصول الدول الآسيوية الست على الائتمان وسهلت من تدفقات الأموال الأجنبية نحو أسواق هذه الدولة باعتبار إن ما يتم فيها إنما يعبر عن جوهر الفلسفة اللبرالية والنيوليبرالية (لاحقاً) وفي إطار إستراتيجية المواجهة بين المعسكرين الشرقي والغربي واليات الحرب الباردة .

3- نخبة تكنوقراطية أعطيت مساحة واسعة للتحرك في ميدان تصميم الخطط الاقتصادية ووضع أهدافها ورسم نماذجها ومن تنظيم هذه الخطط ومراجعتها في إطار نظام اللامركزية الإدارية ، فضلا عن الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة للاستثمار في البشر، من زيادة في مخصصات الإنفاق العام على التعليم والصحة والإسكان والبحث العلمي والتقدم التكنولوجي ، وبالتالي فقد انعكس ذلك في نمو إنتاجية العمل من ناحية وفي استيعاب التكنولوجيا المستوردة والدخول في مرحلة التطوير التكنولوجي من ناحية ثانية .

(5). عبد الكريم كامل ابوهات، النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1988.

4- التساكن الاجتماعي وقد وفر بيئة مجتمعية وسياسة مناسبة لإنجاز مشروعات الدولة والمجتمع بهدوء ، فعلى الرغم مما تتصف به دول النمور الآسيوية من تعدد الأعراق والاثنيات ، فقد حققت هذه الدول تقدماً كبيراً في مجال التكنولوجيا ، ففي بداية مراحل النمو ركزت هذه الدول على التكنولوجيا البسيطة ذات الكثافة العالية لعنصر العمل وذلك من أجل امتصاص فائض العرض من القوة العاملة الرخيصة وغير الماهرة والتخلص من مشكلة البطالة والتغلب جزئياً على مشكلة التمويل لأنها قللت الحاجة إلى الاستثمارات المرتفعة، ثم استطاعت هذه الدول فيما بعد استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال.

5- لتتجنب الوقوع في فخ المديونية الخارجية فقد حرصت الدولة على أن تخفض - وباستمرار وبأسرع وقت ممكن - من حجم فجوة الموارد (أي الفجوة بين معدل الاستثمار المنفذ والادخار المحلي) وذلك من خلال تشجيع المدخرات المحلية (سعر فائدة مرتفع – تطوير سوق الأوراق المالية – تنويع أجهزة تعبئة المدخرات) ونتيجة لهذه السياسات استطاعت هذه الدول أن تحقق أعلى معدلات ادخار في العالم ، الأمر الذي جعلها تتحول إلى بلدان مصدرة للاستثمارات الخاصة اعتباراً من ثمانينات القرن الماضي ، فعلى سبيل المثال ، إن معدل الادخار المحلي قد بلغ 33% في هونج كونج ، 36% في كوريا الجنوبية ، 40% في سنغافورة من الناتج المحلي الإجمالي لكل منها عام 1995، وبالتالي فإن الديون الخارجية ظلت ضمن حدود آمنة ، وكان يمكن خدمة أعبائها دون حدوث ضغوط على سعر صرف العملة الوطنية أو على الاحتياطيات الدولية للبلد ، ففي حالة سنغافورة لم تتعد خدمة الدين 0,5% من حصيلة الصادرات عام 1988، بينما كان هذا المعدل يتراوح بين 25-70% في معظم البلدان النامية الأخرى في العالم.[6]

6- التقدير الحكيم لدور الرأسمالية الخاصة وقطاعها الخاص في الاقتصاد حيث مثلت الدولة بالتشارك مع القطاع الخاص في التوجيه العقلاني للخيارات الاقتصادية وتقييد المؤسسة الخاصة بالأهداف المعلنة للدولة ، فلم تشأ الدولة أن تضع لها حواجز بوجه

(6). طارق عبد الله، المصدر السابق، ص 45.

المؤسسة الخاصة بل اعتمدت سياسة الملائمة والتوفيق بين أهداف المؤسسة الخاصة وغايات واحتياجات المجتمع مقدمة للقطاع الخاص امتيازات مهمة دون أن تضع في حساباتها إن

المالكين الأجانب (وجلهم من الصين) يمثلون الجزء الأكبر من الرأسمالية الوطنية ومن الممكن أن يتحولوا إلى عوامل معيقة لعملية التطور الاقتصادي غير إن وجودهم لم يثر أية حساسية عرقية أو اقتصادية .

7- اعتماد الدولة ، باعتبارها الجهة الأكثر أهمية في تحديد الخيارات الاقتصادية ، أدوات ساندة مثل الإشراف والتوجيه وتمويل العديد من الصناعات والأنشطة والاهتمام بالتعليم النوعي المكيف مع التكنولوجيات الحديثة. وقد كان من نتائج صعود دول جنوب شرق آسيا طبقاً لخطوط التطوير الاقتصادي فيها وعلى امتداد العقود الثلاثة الماضية أن تصاعدت مستويات اندماجها بالنظام الرأسمالي العالمي وتحولها إلى جزء من المنظومة الرأسمالية العالمية ودون إدراك أبعاد الاندماج العالمي ، فلأن تحققت لشعوب هذه الدول مكاسب ومزايا رأسمالية مزدهرة مع معدلات نمو عالية ، وتنامي معدل دخل الفرد فيها ، واستيعاب متفرد لتكنولوجيا الغرب وتصاعد معدلات نمو الإنتاج الصناعي وتطوير مذهل للهياكل الارتكازية بشتى أنواعها ومستوياتها وتعافي الأوضاع العلمية والتعليمية والبيئية ... وغير ذلك من مظاهر التقدم والتحديث ، فأن تزايد مستويات الاندماج في ظل "العولمة الاقتصادية" فتح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول على أوسع احتمالات التراجع الاقتصادي والمالي بفعل الآليات المتولدة عن عمق عملية الارتباط (الاندماج) بالسوق الرأسمالية العالمية ومن تم حدوث الصدمات الداخلية والخارجية.

وبالإضافة الى ما سبق فقد واجهت هذه الدول إبان نهضتها الأولى مجموعة من العوامل الخارجية التي أنعشت هذه النهضة وساهمت في توفير دفعة قوية لنمو مسيرتها ، من ذلك ، وقوف دول المعسكر الغربي المتقدم الى جانب هذه الدول خلال حقبة الحرب الباردة بين المعسكرين ، إذ حصلت هذه الدول على

مساعدات سخية كان الغرض منها تمكين هذه الدول من بناء البديل الاقتصادي المتناغم مع الغرب بوجه المعسكر الاشتراكي ، فضلا عن النظام النقدي السائد آنذاك وحتى بداية السبعينات والقائم على الذهب (بريتون وودز) قد وفر لهذه الدول الفرصة الثمينة للتعامل مع دول العالم في ظل أسعار صرف شبه مستقرة ولا تعدو التغيرات التي تطرأ عليها أن تتعدى تلك التي تصيب الذهب وهي ضئيلة التأثير .

ومن بين ابرز النواتج العملية لنموذج التصنيع التصديري الذي سارت على نهجه دول النمور هو تسارع عمليات الانفتاح على الأسواق العالمية ، وهنا يجب التركيز بأن المنافسة الاحتكارية في ظل العولمة الرأسمالية التي تمارسها المؤسسات المتخطية القوميات أخضعت السوق العالمية أو الجزء الأكبر منها لمنطق انتقال الأزمات الاقتصادية أولا ، وسهلت ثانياً من عملية امتصاص فائض القيمة وانتقاله ما بين الأقاليم والدول ، أي من الدول الأقل نمواً إلى الدول الأكثر نمواً ، وأحكمت روافد الارتباط المالي والنقدي وهذا ما نجد تعبيره الواضح في تعرض دول جنوب شرق آسيا (موضوع بحثنا) للأزمات الاقتصادية منذ أواسط عام 1998 وحتى يومنا هذا . ويكفي هنا إن نشير إلى أن استعارة أنظمة هذه البلدان للسياسات المالية والنقدية المصممة طبقاً لأوضاع البلدان الرأسمالية المتقدمة واعتماد معظمها لسياسات

استعار صرف متفاوتة التأثير في أوضاع الاقتصاد أصبح عاملاً مهماً في نقل آثار الأزمة المالية والنقدية يساعدها في ذلك توجه حكومات دول جنوب شرق آسيا إلى وضع أسعار فائدة عالية لغرضّ جذب الاستثمارات الخارجية . بمعنى آخر إن تفكيك البنى المنتجة و جعلها اقل تأثيراً في تقرير اتجاهات التطور الاقتصادي وإعطاء حركة رأس المال النقدي والمالي زخماً أعلى مما ينبغي أن يعطى له من زخم جعل من أمر العزل De - coupling ما بين القطاعين قائماً وعلى نحو يضعف من فرص استعداد الاقتصاد المحلي لامتصاص التأثيرات القوية للازمات المالية والنقدية والاقتصادية عامة خاصة وان مفاعيل العمل في السوق العالمية أسقطت مبدأ استقرار

العملات فأصبح من النادر أن نشهد عملات بمستطاعها مقاومة التقلبات بأسعار صرفها تجاه العملات الأخرى، وما يسري على الدولار و اليورو إنما يسري على العملات المعتمدة في الدول الست . لقد أوضحت الأبحاث الراصدة لاتجاهات تطور (النمور الآسيوية) أن ثمة علاقات دالة على ما يمكن أن يحصل لها ، فقد جرى التذكير بأن التوسع في بناء أنظمة مصرفية ووضع فوائد عالية لغرض تسهيل تدفق رؤوس الأموال من الخارج كان البداية الفعلية لتكوين بورصات مالية تتوسع في أنشطتها المالية وتتحول إلى مراكز للصيرفة العالمية فتزداد السيولة المالية وتأخذ بالتوجه نحو أسواق السندات الشيء الذي عزز من احتمالات تعرض أسواق النقد إلى تقلبات تتوسع باضطراد ، يضاف إلى ذلك إن الدول الصناعية المتقدمة الراعية لمنظمة التجارة العالمية (WTO) والداعمة لكل جولاتها التفاوضية والمنظمة لها ، قد اقترحت على نفسها أن لا تلتزم بشروط التجارة العالمية كما حددتها (WTO) فصارت الحمائية الجديدة New- Protectionism الورقة الضاغطة في علاقاتها التجارية مع دول العالم الأخرى فتمكنت من خلال مؤسساتها المختلطة القوميات وبخاصة الأمريكية منها من امتصاص الآثار الايجابية لتدابير الحماية التي اتخذتها دول نمور آسيا لحماية سلعها من المنافسة الأجنبية ، واخذ الوضع بالانجرار إلى مزيد من التراجع بتوجيه الاستثمارات الآسيوية نحو البورصات والمضاربات المالية[7]، وهكذا تبلورت عوامل أزمة النموذج الاقتصادي لدول النمور الآسيوية ، إذ انخفضت القيمة النسبية لعملات هذه الدول عام 1998 بشكل لافت عما كانت عليه عام 1997. وقد رافق هذا الانخفاض، هبوط حاد في أسعار الأوراق المالية، أصيب المتعاملون بها بخسائر رأسمالية كبيرة . فخلال المدة من تموز- تشرين الأول 1997 انخفضت أسعار الأسهم بنسبة تصل الى 65% في كل من ماليزيا وتايلاند واندونيسيا ، فيما بلغ حجم الخسائر من تموز1997 وحتى أوائل كانون الثاني 1998 أكثر من 700 مليار دولار، بالإضافة إلى حركة النزوح الهائلة التي حدثت لرؤوس الأموال الساخنة الى خارج دول المنطقة مما

عمل على تزايد في العجز في موازين مدفوعاتها، وهو الأمر الذي تطلب مزيداً من الاقتراض الخارجي.

العملة	نسبة الانخفاض
الرينغيت الماليزي	%34.46
الروبية الاندونيسية	%74.4
البات التايلندي	%45.82
البيزو الفلبيني	%33.58
دولار سنغافورة	%13.83
دولار تايوان	%15.82
وون كوريا الجنوبية	%45.89

المصدر : عبد الرحمن تيشوري ، تجربة النمور الآسيوية والعوامل التي أدت الى أزمتها ، الحوار المتمدن

إلا إن المقرضين كانوا قد أحجموا عن توفير القروض التي طلبتها هذه الدول بسبب التدهور الذي حدث في سمعة جدارتها الائتمانية في أسواق النقد الدولية ، مما دفع الحكومات في هذه الدول إلى طلب التوقف عن سداد الديون الخارجية ، والدخول في مفاوضات إعادة الجدولة وطلب مساعدة صندوق النقد الدولي، الذي أبدى عدم رضاه عن السياسات التي اتبعتها هذه الدول ، بالرغم من أنه قبل فترة قصيرة من وقوع الأزمة كان يشيد بتجربة هذه البلدان ، وبالتالي اشترط صندوق النقد على هذه الدول الامتثال لبرنامج صارم للتثبيت الاقتصادي ، وهو برنامج نمطي يفرضه خبراء الصندوق على مختلف البلاد التي تقع في مأزق استدانتها الخارجية مهما كانت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد استجابت النمور الآسيوية لشروط البرنامج باستثناء ماليزيا، وبذلك فقد سقطت المراهنات على ديمومة النموذج وتعميمه ومع ذلك يظل جديراً بالدراسة لاستيعاب معطياته وتحديد إمكانيات الإفادة منه.

رابعاً : ما يمكن الإفادة منه في العراق

على خلاف "دول النمور الآسيوية "، يمتلك العراق إمكانيات اقتصادية ومالية وبشرية ضخمة ولا يعاني من إشكالية ضعف الموارد ، وان كان العراق يقبع حتى اليوم في أسفل قوائم الدول ضعيفة التطور، فأن دول النمور الآسيوية "البعض منها" دخل نادي ما يطلق عليه بالأدبيات والنشرات المتخصصة بالدول الناشئة أو الأسواق الناشئة Emerging Markets بإشارة منها إلى ترهل الأسواق نتيجة السيل الهادر من الإنتاج السلعي وتراخي الطلب والى إغراق السوق بالسيولة النقدية والمالية . ودون البحث في أسباب تأخرنا وتقدمهم، فليس من تماثل قائم أو مقاربة صريحة لما يحصل أو حصل هنا أو هناك، فثمة فارق جوهري في الهياكل التحتية وفي أنماط التفكير وإرادة البناء، وفيما يتصل بالسؤال عما ينبغي عمله ؟ يمكننا القول بأننا قد أبطأنا كثيراً في توفير الإجابة المناسبة عليه، فيما تخطت دول النمور الآسيوية نطاق طرح الأسئلة البدائية لتصل إلى توفير إجابات علمية لأسئلة تتعلق بالمصير الراهن والمستقبلي لمجتمعاتها إذا ما داومت على ممارسة نفس المستوى من العلاقات الاقتصادية والمالية مع دول الغرب الصناعي المتقدم، فثمة مخاطر جدية تهدد مسار التجربة تلك جراء السياسات المضادة في الصناعة والتجارة والاستثمار والموارد الناضبة على المستوى العالمي ، وتتمثل هذه المخاطر في عوامل الطرد لرؤوس الأموال المحلية و مغادرة مواطنها باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية سواء لنزعات مادية (استقصاء الأرباح) أو سيكولوجية، لما للاقتصاد الأمريكي من مكانة فائقة للتأثير على اتجاهات تطور الدول الأخرى ومن ضمنها (دول النمور الآسيوية) وللقناعة المتولدة بأن مواجهة الخطر (الأزمات الاقتصادية) في بيئات تكونها وتفجرها أفضل بكثير من مواجهتها عند الأطراف، وقد يكون مرد ذلك إن تنامي نزعات الاستهلاك وتصاعد ميول المغامرة في سوق المضاربات المالية يعزز من فرص الرأسمالية الأمريكية من اختراق الاقتصادات الأخرى عرضاً وطولا.. ولنأخذ من كيفيات التصرف في البورصات المالية وما يحصّل فيها من

تقلبات جدية غالباً ما تفصح عن اتجاهات مستمرة للانخفاض.. في هذه الأسواق لا يمكن التنبؤ بسلوكيات المتعاملين ولا تعطي المؤشرات المستخدمة فيها للإفصاح عن أسعار الأوراق المالية وأسعار المنتجات التكنولوجية، أية إمكانية واقعية للتنبؤ عن اتجاهات البوصلة السعرية فيها ، وبالتأكيد يمثل هذا القدر من اللايقين Un- Certain أهم مكمن للمخاطر على عمليات الاستثمار في هذه الأسواق، وحيث إن "دول نمور آسيا" كانت قد انغمست طويلا في نشاط البورصات العالمية بعد إن تحولت هي نفسها إلى بورصاتٍ ذات شأن كبير في تجميع رؤوس الأموال وعرضها في أسواق التعاملات اليومية، كان من المحتم أن تتعرض اقتصاداتها للتراجع الخطير خاصة في مؤشرات النمو الصناعي ونمو الطاقة وتدهور أسعار الصرف لغير صالحها.

ورغم كل هذه الإنجازات الضخمة التي حصلت في هذه الدول إلا أن ذلك لا ينفي ما شاب التجربة من سلبيات وعيوب ونواقص وتناقضات. ومن هذه العيوب:

1. دور منظمات المجتمع المدني المتدني، وحرمان الناس من حقوقهم في التنظيم النقابي والسياسي والغياب الكامل للديمقراطية.
2. اعتماد التجربة بشكل كبير على فلسفة التصدير الذي يقود النمو Exported growth ، الأمر الذي جعل هذه الدول أكثر حساسية في مواجهة الصدمات الخارجية .
3. التفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروة القوميين بين مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية .
4. زيادة درجات تلوث الجو والمياه والأرض بسبب الإهمال الشديد للبيئة .
5. العبء الكبير الذي وقع على العمال والنساء والأطفال بسبب الاستغلال الفادح لهم .

إذن فنحن بإزاء نموذج اقتصادي قلق يعمل في إطار فلسفة الاقتصاد الحر مع تدخل حكومي حاسم في الأوقات الحرجة ويواجه منافسة وقيود على تجارته بفعل السياسات الحمائية

للدول الصناعية المتقدمة ، اقتصاد يتمتع بطاقات تصدير ممتازة في بعض حقول الصناعة (السيارات، المعدات الإنشائية، الكهربائية، الالكترونيات، الخبرات العلمية ... الخ)، كما انه لا يعاني من المشكلة الغذائية أو نقص المياه، لكنه يقع تحت طائلة الاندماج المالي والنقدي والمؤسساتي بالاقتصاد الرأسمالي العالمي وازدياد مخاوف الدول الصناعية المتقدمة من مخاطر المنافسة من هذه الدول مما يسهل على الأولى فرض القيود المشددة على الصادرات الذاهبة إليها فيحبط آمال المنتجين المحليين في توسيع الصادرات ويؤدي إلى تراجع قيمة العملات الوطنية تجاه العملة الرئيسة في العالم (الدولار) وعبر هاتين القناتين تنفتح اقتصادات هذه الدول لتستقبل الآثار الكارثية للأزمات مقدمة الأسباب الكافية لتبلور الأزمات الداخلية.

ومع كل ما قيل في أعلاه مما وصلت إليه دول النمور الآسيوية من طرفي العلم والتكنولوجيا المتقدمة والصناعة الفائقة وتكوين المهارات... وغير ذلك فأن استعارة بعض عوامل نجاح تجربتها في بعض المجالات تمثل قيمة عملية لقضية إعادة البناء في العراق، وهنا يجبذ الاهتمام بالحقائق الآتية:

- أن يمتلكنا إحساس بأن تجارب كل شعوب الأرض قابلة لان تكون موضوعاً للبحث والاهتمام شريطة ألا يتم استنساخها بطريقة الاستنساخ الجيني، والمقترح هنا أن تستعار تجربة دول نمور آسيا في مجال تكوين المهارات وتأهيل الخبرات العالمية والكوادر النخبوية التي كانت الأساس في بناء هذه التجربة، كما نقترح تكثيف الدراسة والتدقيق بالطرائق التي استخدمتها الدولة في هذه المجتمعات في تضبيط حركة إيقاع النظام الاقتصادي في بناء العلاقة المتوازنة ما بين القطاعين الحكومي والخاص على أن نعي أن البرجوازية الوطنية العراقية الممثل للمشروع الخاص وفي حدود فهمنا التاريخي لدورها في تطور الاقتصاد العراقي كانت ايجابية في نظرتها تجاه مستقبل العراق ، غير إن ثمة برجوازية عراقية انبعثت وتشكلت بقرارات سياسية – اقتصادية قبل وبعد

2003 وتدير أنشطتها عن بعد وتتمتع بإمكانيات مالية ومادية وخبرات تنفيذية واسعة غير مستعدة حالياً "على الأقل" للمجازفة بوجودها في ظل تشريعات وقوانين وتعليمات وبيروقراطيات متشددة مما يستوجب إعادة النظر في معوقات عملها والاستعاضة عنها بالتعامل مع الشركات والمؤسسات الحكومية في الدول الأخرى إلى أن تتمكن الدولة العراقية من تكوين البيئة المناسبة لنشاط رأس المال الوطني.

- أن يبنى الاقتصاد الحر كمرجعية للعمل لم يبعد الدولة إلى مواقع ثانوية، إذ تدلنا تجربة (النمور الآسيوية) على إن القفزات الاقتصادية قد تحققت بالدولة ومن خلالها ، فيما جرى لاحقاً تخلي الدولة عن مهماتها في بعض المفاصل للقطاع الخاص بعد إن تصرف إمكانيات لا محدودة وضمن ضوابط محددة حتى لا يخرج القطاع الخاص عن نهج التطور العام للاقتصاد ، وحاجتنا في العراق لمرجعية فكرية وفلسفة اقتصادية تظل قائمة مادامت غائبة لحد الآن وحتى نصل إلى هذا الأمر، علينا إن نأخذ بالمقترح القائل بتشكيل "مجلس للاقتصاد الوطني" (وهذا ما درجت عليه دول النمور الآسيوية) يرسم السياسات الاقتصادية الملائمة ويحدد أهدافها الأساسية ويهيئ وسائل تحقيقها ، ولنا دون ذلك الفوضى واضطراب الرؤى .
- في ظل اقتصاد يدار (بقدرة قادر) وصناعة معطلة وزراعة متدهورة وقطاع تعليمي مضطرب وهياكل تحتية مدمرة، واقتصاد ريعي يوفر النفط 95% من مدخلاته المالية ، لابد من اعتماد إستراتيجية إعادة البناء الاقتصادي الواسع النطاق، إستراتيجية الوقوف على القدمين (الصناعة والزراعة)، وطريقنا إلى ذلك التبني الرسمي لثقافة إعادة البناء وإنماء الشعور بالمسؤولية وضبط ومكافحة غرائز تكوين الثروات الشخصية بالسرقة أو الاحتيال، مما يتيح إعادة البناء الإداري لمفاصل الدولة العراقية الحديثة على نحو يعطي للقدرات والخبرات العلمية والمهنية والإدارية مكانتها في اتخاذ القرار وتوظيف

الطاقات ايجابياً .. وهذا هو ما عملت به واستخلص من تجربة (دول النمور الآسيوية) .

- وما دمنا بصدد الحديث عما يمكن الإفادة من تجارب الآخرين واستخلاصاً من التجربة موضوع بحثنا، نجد في انتقال السياسة النقدية من مهمة تحقيق الاستقرار النقدي وضبط معدلات التضخم إلى مهمة معالجة مشكلة البطالة مع الاستقرار النقدي في آن واحد ليسهم بشكل فاعل في تهدئة الوضع الاجتماعي، كما نقترح في هذا المجال اعتماد سياسات مرنة في مجال أنظمة التمويل والإقراض لتوجيه الموارد نحو احتياجات الاقتصاد الفعلية .

إن عرضنا السابق لا يعفينا من ذكر حقيقة إن طبيعة التحول العالمي وما تفرضه من إدراك للنتائج الايجابية لتجارب الشعوب والأمم وفرص الإفادة منها لا تنفي اصطباغ تجاربنا الخاصة في التطوير والنمو بالنزعات الوطنية والمحلية، ذلك لأن ثمة أسبابا تحول أحيانا دون استيعاب دروس الأمم الأخرى، فنذكر منها مثلا اختلاف وتنوع خطوط التطور تاريخياً وتباين الذهنيات والمستويات الثقافية واختلاف القيم الاجتماعية ومستويات حضور الموارد الاقتصادية ، فما بين اقتصاد ضعيف الموارد المادية واقتصاد رصين في موارده ثمة تباين في نقطة الانطلاق.